

وزارة النقل

الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى

قرار رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٤

الصادر فى ٢٤/١١/٢٠٠٤

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الطرق العامة ؛
وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم نقل البضائع على الطرق العامة ؛
وعلى قانون المرور رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٣ (المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩)
ولاتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم الهيئة العامة
للطرق والكبارى والنقل البرى ؛

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قرار
مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد مواصفات الحركة على الطرق العامة ؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة (بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٤)
بتحديد مواصفات الحركة على الطرق العامة ، والمعتمد من السيد الدكتور وزير النقل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة ٦ (مكرراً) من قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٩
(والمعدلة بالقرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٨) ، النص التالى :

(مادة ٦ مكرراً)

تحدد مواصفات الحركة للمركبات على شبكة الطرق ، لتكون على النحو التالى :

أولاً - الحمولات المسموح لها بالمرور على شبكة الطرق العامة ، كما يلى :

٧ طن للمحور الأمامى بدلاً من ٦ طن .

١٣ طن للمحور الخلفى مزدوج الإطار بدلاً من ١٠ طن .

٢٠ طن للمحورين الترادفيين الخلفيين بدلاً من ١٦ طن .

وتعدل للمحاور الترادفية بنفس النسبة للسيارات والمقطورات (طبقاً للنموذج المرافق) .

ثانياً - يكون الحد الأقصى للحمولات الزائدة التى يسمح لها بالمرور على شبكة

الطرق العامة (بعد إجراء الدراسة الفنية) بما لا يجاوز (٤٠٪) من الحمولة المقررة .

وتحتسب تكاليف الدراسة الفنية بواقع عشرة جنيهات عن كل طن زائد عن الحمولة

المقررة للسيارة .

وفى حالة تجاوز الزيادة نسبة الـ (٤٠٪) عن الحمولة المقررة للسيارة ، يطبق الردع

المنصوص عليه بقانون المرور رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٣ (المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩)

ولائحته التنفيذية .

ثالثاً - ويعفى من سداد تكاليف الدراسة الفنية إذا لم تتجاوز الحمولة الزائدة

نسبة (٥٪) من الحمولة المثبتة فى الرخصة .

(المادة الثانية)

يعمل بهذه القواعد لمدة ثلاث سنوات كفترة انتقالية (لتوفيق الأوضاع) ، بعدها تخفض

نسبة الزيادة المسموح بها تدريجياً إلى أن تصل إلى عدم التجاوز عن الحمولة المقررة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عادل محمد يوسف



بيان الحمولات المسموح المرور بها على شبكة الطرق

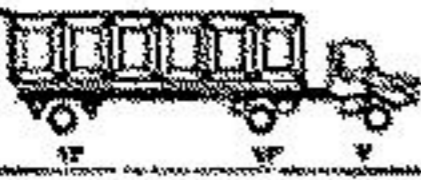
تعليمات



٢ طن



٧ طن



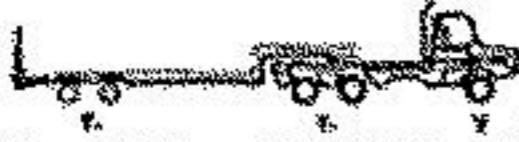
١٢ طن



١٧ طن



٢٢ طن



٢٧ طن



٣٢ طن



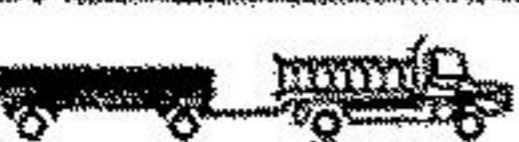
٣٧ طن



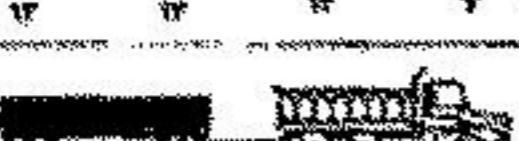
٤٢ طن



٤٧ طن



٥٢ طن



٥٧ طن



٦٢ طن

١- يحسب الحمل على المحور الثالث الأمامي بمقدار ١٠ طن و المحور الثاني بمقدار ١٠ طن بشرط أن يركب عليه عدد ٤ إطارات كارتش

٢- يحسب الحمل على المحور الثالث الأمامي المتطورة بمقدار ١٠ طن بشرط أن يركب عليه عدد ٤ إطارات كارتش

٣- يحسب الحمل الكافى على المحور الرابع (بوجي) بمقدار ٢٠ طن وبشرط أن يركب على كل محور ٤ إطارات كارتش وتكون المسافة بين المحاور أقل من ٢٠ متر

٤- يحسب الحمل الكافى على المحور الرابع (بوجي) بمقدار ٢٠ طن بشرط أن يركب على كل محور ٤ إطارات كارتش

٥- يسمح بالتحاوز في حدود ٢٥ من الحمولة المتوقعة و المسموح المرور بها على الطرق لمتوسط أنواع السيارات للقطب على مشكلة اختلاف أوزان المحاور ووزن الموازين

٦- لا يزيد عرض المركبة عن ٢.٥ متر

٧- لا يزيد طول المركبة عن الأطوال المحددة فيما بعد

٨- بالنسبة للسيارات ذات محاورين أو أكثر لا يزيد عن ١٥ متر

٩- بالنسبة للسيارات ذات المحاور (سبسي هيلر) أو أكثر لا يزيد عن ١٧ متر طبقا للقانون المعمور الجديد

١٠- بالنسبة للسيارة مع المتطورة العادية لا يزيد عن ٢٠ متر

١١- لا يزيد ارتفاع المركبة بما عليها عن حدود ٤ متر من سطح الطريق ولا تقل المسافة بين أسفل المركبة و سطح الطريق عن ٢٥ سم

رئيس مجلس الإدارة
مهندس / عادل محمد يوسف